

رئيس «الإحصاء»: الإصلاح رفع معدلات النمو



تعداد اقتصادى كل 5 سنوات وتطبيق على الموبايل لمؤشرات التنمية المستدامة

لا يوجد تضارب فى بيانات الجهاز ونطبق المبادئ العالمية

أطلقنا تقريراً إحصائياً لإستراتيجية التنمية المستدامة 2030 رصد واقع شركات الاستثمار

كشف اللواء خيرت بركات رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عن خطوات جادة تتخذها الحكومة حالياً لوضع إستراتيجية وطنية لمنع تضارب الأرقام والبيانات الإحصائية بين أجهزة الدولة، مؤكداً أن الإصلاح الاقتصادى رفع معدلات النمو وخفض عجز الموازنة وعزز ثقة المستثمرين، فضلاً عن أن ارتفاع تحويلات المصريين وزيادة الاحتياطى الأجنبى وتراجع البطالة مؤشرات دافعة على نجاح خطط الإصلاح.

وقال في حوار مع الأهرام إن الاقتصاد المصري أصبح أكثر اندماجا في الأسواق العالمية ويسير بنمو متوازن وتوقع مزيدا من التحسن الاقتصادي تزامنا مع زيادة الإنفاق الاستثماري وتحسن الأجور، مضيفا أنه لا يوجد تضارب بين بيانات الجهاز لكن هناك اختلافًا في منهجية العمل، حيث إننا نصدر معدل التضخم العام والبنك المركزي يعلن المعدل الأساسي بعد استبعاد بعض سلع، كما أننا نطبق المبادئ الرسمية التي اعتمدتها الأمم المتحدة في إعداد البيانات والعالم يشهد بجودتها، وأشار إلى أنه لأول مرة يتم اختيار الجهاز عضوا رئيسي بلجنة الأمم المتحدة والمعنى بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، كما أطلقنا تقريرا إحصائيا لإستراتيجية التنمية المستدامة 2030 ومتابعة مؤشراتنا، فضلا عن أننا نقوم بعمل تعداد اقتصادي كل 5 سنوات وسيتم في نوفمبر المقبل الاعمال الميدانية لجولة تعداد 2018 وسيتم إعلان النتائج في يونيو 2019 فإلى نص الحوار.

في ضوء أرقام وبيانات الجهاز كيف تصف الوضع الاقتصادي في مصر؟

عززت سياسات الإصلاح الهيكلي قدرات الاقتصاد المصري فقد تحققت معدلات مرتفعة لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 5.4% في الربع الثالث من العام المالي 2017/2018 مقابل 4.3% في عام 2016/2017.

وأدى تطبيق منظومة الإصلاح المالي التي تستهدف خفض العجز الكلي للموازنة وتحسين المؤشرات المالية مع مراعاة الجانب الاجتماعي وإعادة هيكلة بعض برامج الإنفاق متضمنة ترشيد أوجه الإنفاق على دعم الطاقة أدت إلى انخفاض نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 8.2% في الفترة من يوليو ابريل 2016/2017 إلى 6.9% عن الفترة نفسها في العام المالي 2017/2018 إضافة إلى زيادة ثقة المستثمرين في الاقتصاد المحلي وحرص الحكومة على تقديم برامج لدعم الأنشطة الإنتاجية مثل برامج تدريب العمالة وتحسين البنية التحتية، برامج التطوير والإنماء لصعيد مصر والقطاعات الخدمية مثل التعليم والصحة.

على صعيد التطورات النقدية فقد ارتفعت قيمة تحويلات العاملين بالخارج 7.1 مليار دولار خلال الربع الثاني 2017/2018 مقارنة بنحو 5.8 مليار دولار خلال العام السابق وهو ما عكس ثقتهم في الاقتصاد وشكل حافزا للمستثمرين الأجانب وعلى جانب آخر ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية ليصل إلى 44 مليار دولار في أبريل 2018 مقابل 28.6 مليار دولار في أبريل 2017.

وإجمالاً فإن الأداء الاقتصادي خلال الفترة السابقة قد تحسن استناداً إلى تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي و الاندماج المتزايد للسوق المصرية في الاقتصاد العالمي مدعوماً بالظروف الخارجية بما يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام.

في رأيكم، لماذا لا يشعر المواطن البسيط بتحسن الوضع الاقتصادي حتى الآن ؟ وهل ذلك بسبب ارتفاع الأسعار أم لأسباب أخرى؟

إي إصلاح هيكلي حقيقى للاقتصاد المصرى يعالج مرحلة التذبذب فى السياسات الاقتصادية إضافة إلى فترة الاضطرابات فى السنوات السابقة واثرها البالغ على مستويات معيشة المواطنين وتدهور أدوات الإنتاج والقوى المحركة للاقتصاد إضافة إلى تأثير الاستثمارات المحلية والأجنبية وتراجع ثقة الهيئات الدولية بالوضع الاقتصادى ويدفع فى اتجاه بناء تنمية حقيقية تعتمد على بناء المواطن وتحديث أدوات الإنتاج بالمجتمع تستغرق بعض الوقت ويكون الشعور بآثارها متدرجا وهو ما يتوقع فى الفترة المقبلة.

ما توقعاتكم للوضع الاقتصادى فى الفترة المقبلة؟

فى ظل ارتفاع الإنفاق الاستثمارى فمن المتوقع ان ترتفع معدلات النمو وتنخفض معدلات البطالة وتزداد مستويات الأجور ويشعر المواطن بآثار التحسن الاقتصادى.

هناك تضارب بين الأرقام التى يعلنها الجهاز وما تعلنه جهات أخرى مثل القوى العاملة فيما يخص عمالة الأطفال، ونسب التضخم بين الجهاز والبنك المركزى؟

لا يوجد تضارب بين الجهاز وشركاء العمل الإحصائي والجهاز هو الجهة المنوط لها نشر الإحصائيات الرسمية والجهاز يعتمد على الوزارات والمؤسسات الحكومية في إنتاج تلك البيانات ولكن بعض الأرقام قد يحدث بها اختلاف ولكن سبب الاختلاف في هذه الحالات مرجعه الى اختلاف منهجية العمل، ومثالا على ذلك اختلاف نسبة التضخم التي يصدرها الجهاز ونسبة التضخم التي يصدرها البنك المركزي ولا يوجد تضارب بين الجهاز المركزي والبنك المركزي.

ويقوم الجهاز بحساب الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين « معدل التضخم » الناتج عن التغير النسبي في أسعار جميع السلع (السلع الغذائية/ السلع الصناعية) والخدمات الخاصة بالمستهلك ويسمى هذا التضخم العام ولكن يقوم البنك المركزي بإشتقاق معدل التضخم الأساسي من الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين مستبعداً منه بعض السلع وهي السلع التي تتحدد أسعارها إدارياً وتمثل 19.4% من سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين.

وهذه السلع تتغير أسعارها باستمرار مثل الخضراوات والفاكهة وتمثل 8.8% من سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين.

وبالتالي قد تتغير معدلات التضخم التي يصدرها الجهاز بالزيادة أو النقصان عن معدلات التضخم التي يصدرها البنك المركزي المصري. ومن شأن الاستراتيجية الوطنية للإحصاء التي يعمل عليها الجهاز حالياً والتي تعد من أهم أولوياته توحيد المفاهيم الإحصائية بين الجهاز وشركاء العمل الإحصائي للقضاء على هذا الاختلاف.

ما انطباعك لعدم ثقة البعض في الإحصائيات المصرية، ويرونها غير دقيقة ولا تعتمد على أسس ومعايير علمية؟

الجهاز ملتزم بتطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية التي اعتمدها الأمم المتحدة عام 1996 من أجل ضمان إحصاءات ذات جودة عالية مع الحفاظ على سرية البيانات الفردية طبقاً لقانون الإحصاء 1964، حيث التزم الجهاز بإتاحة الاطلاع العام على البيانات الإحصائية، وموضوعية و جودة البيانات وسرية نشرها و التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية في نشر البيانات الإحصائية، وإثراء العلاقة بين الجهاز والإعلام بكافة إشكاله.

واكبر دليل على دقة وجودة الإحصائيات التي ينتجها الجهاز هو اعتماد المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي , والأمم المتحدة على بيانات الجهاز في الدراسات والمسوح والمقارنات الدولية التي تقوم بتنفيذها وتسعى هذه الجهات الدولية للتعاون مع الجهاز في مختلف المسوح والأبحاث.

هل الجهاز يعمل على موضوعات ثابتة، أم من الممكن أن يعمل على ملفات تطلبها الحكومة بجهاتها المختلفة ؟

يعمل الجهاز على الجانبين حيث يقوم الجهاز بنشر إصدارات سنوية مثل التقرير السنوي لإحصاءات البيئة ونشرة الزواج والطلاق ونشرة المواليد والوفيات و النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة , إلى جانب إصدارات نصف سنوية مثل حوادث السيارات و الطرق بالإضافة إلى إصدارات ربع سنوية مثل بحث القوى العاملة و العديد من الإصدارات الشهرية مثل الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين و السياحة أيضا يمكنه أيضا تلبية احتياجات الجهات المختلفة مثل الجهات الحكومية و الباحثين و الجهات الدولية.

ووقع الجهاز أخيراً بروتوكول تعاون مع وزارة الاستثمار والتعاون الدولي لإجراء مسح يشمل نحو 18700 شركة التي تم تأسيسها بمراكز خدمات المستثمرين خلال الفترة من يناير 2017 حتى ديسمبر 2017، بهدف دراسة المشكلات والتحديات التي تواجه الشركات الناشئة حديثاً من أجل وضع خطط لمواجهة تلك التحديات وتهيئة مناخ مناسب للاستثمار.

هناك جهات عالمية لتقييم أداء أجهزة الإحصاء بالعالم، فما التقييم الذي حصل عليه الجهاز المصري وما ترتيبه بينها؟

نحن الآن بصدد إجراء الاستراتيجية الوطنية للإحصاء و الذي تم الانتهاء من المرحلة الأولى منها حيث تم تقييم الوضع الحالي للنظام الإحصائي الوطني.

وتعد اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة هي الجهة المنوط لها تقييم أداء الأجهزة الإحصائية على مستوى العالم والدليل على ثقة هذه اللجنة في جودة ودقة البيانات التي ينتجها الجهاز.

وتم لأول مرة اختيار الجهاز كعضو رئيسي بفريق أصدقاء الرئيس والمعنى بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية والتي من شأنها تطوير آلية عمل الأجهزة الإحصائية في ظل التحديات التي تعوق تطبيق تلك المبادئ بالإضافة إلى ان من أهم أهداف تلك المجموعة متابعة المستجبات القائمة في الشأن الإحصائي فيما يتصل باعتماد معايير ضمان جودة العمل الإحصائي واستحداث مصادر متعددة للحصول على أدق وأحدث البيانات.

ما أهم الملفات الاقتصادية التي يعمل عليها الجهاز في الفترة الحالية ؟

أهم الملفات الاقتصادية هي تحقيق أهداف التنمية المستدامة حيث أن هناك عددا من مؤشرات رصد ومتابعة أهداف التنمية المستدامة، حيث قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بإطلاق التقرير الإحصائي لمتابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة والمرصد إلى جانب تطبيق على التليفون المحمول، كما يرصد التقرير الإحصائي الوطني المعنى بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2030 الوضع الراهن للمؤشرات التي تتوافر عنها بيانات وتسلط الضوء على بعض الفجوات والتحديات التي تتعلق ببعض المؤشرات التي تتطلب المزيد من الدراسة حتى يمكن الحصول عليها بصورة دقيقة وموثوقة وقابلة للمقارنة.

ويمثل التقرير سنة الأساس التي سيتم القياس عليها لمعرفة التقدم المحرز لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

هل هناك دعم من بعض الجهات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ؟

بالفعل قامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بتقديم الدعم الفني اللازم لإعداد قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي أسهمت في إعداد هذا التقرير، بالإضافة إلى الدعم الفني لبناء القدرات الإحصائية بالجهاز والمساهمة في نشر التقرير الإحصائي.

وقام الجهاز بإطلاق مرصد أهداف التنمية المستدامة والذي يعد منصة رقمية مبتكرة (قاعدة بيانات) أنشأها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بالتعاون مع مكتب اليونيسيف بالقاهرة. وأيضاً تم إطلاق تطبيق الموبايل الذي يتم تحميله على الهاتف من خلال تطبيق « Google play » ويحمل أيقونة على شكل علم مصر باسم EgySDGInfo ويهدف إلى نشر مؤشرات التنمية المستدامة بصورة بسيطة وجذابة لأكبر عدد من المستخدمين.

ما جهود الجهاز لرصد ومتابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؟

التواصل مع شركاء العمل الإحصائي لسد فجوة البيانات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، والاستفادة من مبادرات لجنة الأمم المتحدة للمياه لرصد ومتابعة الهدف السادس «ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة» لسد فجوة البيانات المتعلقة بمؤشرات الهدف السادس وتم اصدار التقرير النهائي والذي يشمل خمسة مؤشرات

ما محاور الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات؟

تُمثل الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات حجر الأساس في ثورة البيانات التي يقرها العالم الآن بعد الموافقة على أهداف التنمية المستدامة 2030 أجندة التنمية لما بعد 2015.

وستؤدي ثورة البيانات إلى تغيير أسلوب عمل الأجهزة الإحصائية والأنظمة الإحصائية الوطنية، مما يتطلب عملية إعداد استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات.

وما أهم أهداف الاستراتيجية؟

أهم أهدافها الاستفادة من ثورة البيانات وبناء القدرات الإحصائية وزيادة الوعي الإحصائي لدى فئات المجتمع بأهمية الإحصاء والمعلومات. وإشراك حقيقي ومستمر لمستخدمي البيانات في العمل الإحصائي من خلال التشاور المستمر معهم ومنتجى البيانات الإحصائية وتنسيق وتكامل النظام الإحصائي مع جميع الجهات المنتجة من خلال جمع البيانات ونشرها وفقاً للمعايير الدولية، أيضا مسح متابعة نشاطا لشركات التي تم تأسيسها بمراكز خدمات

المستثمرين خلال عام 2017

ما دور الجهاز لخدمة المستثمرين ؟

تم توقيع بروتوكول بين الجهاز ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي لمتابعة نشاط جميع الشركات التي تم تأسيسها عام 2017 بموجب قوانين الاستثمار، لمعرفة أوضاع الشركات التي تم تأسيسها عام 2017، و حجم رأس المال مصرى / عربى / أجنبى وطبيعة الاستثمار سواء داخليا او مناطق حرة والأشكال القانونية للشركات (أموال - أشخاص - فردية) ومجالات الاستثمار زراعى وصناعى وخدمى وصحى.

وأبضا الخدمات التي تقدمها مراكز خدمات المستثمرين، المشاكل التي تواجه المستثمر وطرق التغلب عليها مقترحات تحسين الخدمة بمراكز خدمات المستثمرين التوسع المستقبلى للشركات فى جميع المجالات وإن قيام الجهاز برصد واقع شركات الاستثمار يوفر البيانات السليمة واللازمة لصناع السياسات ومتخذى القرار على اتخاذ القرار على أسس سليمة.

ماذا عن التعداد الاقتصادى 2019 والإجراءات التي اتخذها الجهاز لإتمامها؟

ماذا عن التعداد الاقتصادى 2019 والإجراءات التي اتخذها الجهاز لإتمامها؟

التعدادات الاقتصادية من المشروعات الإحصائية ذات الأهمية الكبرى لاعتماد كل قطاعات الدولة على البيانات التي توفرها لكل الوحدات الاقتصادية لجميع القطاعات القطاع العام/ الأعمال العام ، القطاع الخاص، التعاونى داخل حدود جغرافية معينة خلال فترة زمنية محددة (سنة مالية/ ميلادية) و التعدادات تمثل أهمية كبرى للحسابات القومية ورصد الناتج المحلى الإجمالى على المستوى الإجمالى والمحلى لكل محافظة (الحسابات المحلية) طبقاً للتوصيات الدولية يتم إجراء التعدادات الاقتصادية بدورية منتظمة كل خمس سنوات ولقد نفذ الجهاز حتى الآن عدد أربعة تعدادات اقتصادية اعتبارا من عام 1991/1992 كان آخرها تعداد عام 2012/2013و التعداد الحالى هو التعداد الاقتصادى الخامس لعام 2018

ما المدة المحددة لبدء التعداد الاقتصادي؟

تبدأ الأعمال الميدانية في شهر نوفمبر 2018 و تستمر لمدة ستة أشهر ويقوم الجهاز بعدد من المراحل المرحلة الأولى تدقيق عينة المنشآت المستخرجة من إطار تعداد السكان والإسكان والمنشأة لعام 2017 وتمثل العينة 10% من الإطار أى نحو 471 ألف منشأة خلال الفترة أبريل - يونيو 2018، بعدد متدربين (1290) متدربا وساعات تدريب (800) والمرحلة الثانية التجربة القبلية للتعداد الاقتصادي أغسطس - سبتمبر 2018 للتدريب على الأعمال الميدانية واستيفاء الاستثمارات بعدد متدربين (272) وساعات تدريب (75)، والمرحلة الثالثة التدريب المركزى للباحثين والمراجعين لحصر المنشآت للتعداد الاقتصادي 2018 على ثلاث مجموعات والمرحلة الرابعة للأعمال الميدانية لحصر المنشآت نوفمبر 2018 مايو 2019 و المرحلة الخامسة المراجعة والجدولة وإعداد المخرجات وإعلان النتائج من يونيو 2019 وأكتوبر 2019 ويصاحب ذلك الحملة الإعلامية للتعداد الاقتصادي في الفترة من 15/11/2018 حتى 15/6/2019.

كيف تضمن دقة أداء فريق العمل خاصة انه من خارج قوة الجهاز ولا يخضعون لآليات المحاسبة به ؟

يتم التأكد من دقة عمل فريق عمل التعداد الاقتصادي عن طريق إعداد قواعد تنقية البيانات لاستثمارات التعداد الاقتصادي لضمان دقة و منطقية البيانات والتدريب المركزى و المحلى وتنفيذ العمل الميدانى بأسلوب الفريق والتجهيز الآلى للتطبيقات و تصميم برامج لاستخدام التابلت فى جمع البيانات من المنشآت والمراجعة المكتبية على الاستثمارات المستوفاة آليا من حيث الشمول والمنطقية. وتأكيد مستوى دقة البيانات التى تم تجميعها من خلال عودة الاتصال بالمنشآت التى تم زيارتها كول سنتر وإعداد وتجهيز غرفة العمليات المركزية وغرفة المتابعة لمراقبة العمل الميدانى والتحقق من البيانات وتتبع العمل الميدانى يوميا على مستوى كل باحث ومراجع.

ما الهيكل التنظيمي للمشتغلين بالتعداد الاقتصادي والذي يشتمل على المستويات التالية لفرق العمل الميداني ؟

المشرف والمراجع الميداني مسئول عن ضمان استكمال كافة البيانات المطلوبة للباحث الميداني (مسئول عن دقة البيانات التي يقوم بجمعها مسئولو المرور الفني (يتم اختيارهم من العناصر النشطة ذات الخبرة من العاملين بالجهاز للتأكد من حسن سير العمل و انتظامه و معاونة العاملين في تذليل أى مشكلات قد تصادفهم ومسئولي ضمان الجودة ويعملون بشكل مستقل عن فرق العمل الميداني بهدف مراجعة الجودة و التنبيه إلى المشكلات التي تواجه جمع البيانات .

متى بدأت إجراءات التعداد الاقتصادي على أرض الواقع ؟

بدأت الأعمال التحضيرية من خلال الاطلاع على التوصيات الدولية ، دراسة احتياجات المستخدمين تصميم الاستمارات تدقيق الإطار من شهر يوليو 2017 حتى فبراير 2018 ويتبع ذلك الأعمال التنفيذية ومسح ميداني وتدريب مركزي للباحثين و المراجعين وتدقيق الإطار للأعمال الميدانية من شهر مارس 2018 حتى ديسمبر 2018.

هل سيكون هناك إجراء مستحدث في هذا التعداد يختلف عما سبقه ؟

يتم جمع البيانات الخاصة بالتعداد الاقتصادي 2018 لأول مرة إلكترونياً باستخدام التابلت مما يوفر الوقت والجهد ويضمن جودة البيانات.

بالنسبة لقطاع السكان ما أهم الملفات التي يعمل عليها الجهاز فى الفترة الحالية؟

يقوم الجهاز بتنفيذ بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك باعتباره أهم الملفات التي تهتم المواطن المصري ومتخذى القرار لتوفير البيانات التي تمكن من قياس مستويات المعيشة وتحديد خطوط الفقر، بالإضافة إلى التعرف على نظام الدعم الغذائي بنوعية السلع الغذائية، الخبر المدعم التي يعتمد عليها متخذى القرار فى وضع برامج الحماية الاجتماعية وتم إجراء أول بحث شمل جميع محافظات الجمهورية عام 1958/1959 تلاه العديد من الأبحاث بدورية منتظمة كل خمس سنوات.

واعتباراً من عام 2008/ 2009 عُدلت الدورية لتصبح كل سنتين بدلاً من خمس سنوات بهدف رصد أفضل للتغيرات في مستوى معيشة الأسرة وبعد البحث الحالى 2017/2018 الثالث عشر فى سلسلة تلك الأبحاث.

تم تصميم العينة لتكون ممثلة على مستوى المحافظات منذ عام 2015 يتم جمع البيانات ألياً باستخدام الحواسيب المحمولة بالإضافة إلى الاستمارة الورقية و تستخدم عادة ثلاث استمارات لجمع بيانات البحث وهى استمارة الإنفاق استمارة الدخل والاستمارة المساعدة التى ترصد الإنفاق اليومي على الطعام والشراب.

وتم تكوين فريق مرور فنى على العاملين بالميدان للتأكد من تطبيق منهجية البحث بالصورة الصحيحة. تقوم الإدارة العامة لمراقبة الجودة بإعادة زيارة عينة من الأسر المبحوثة للتأكد من قيام الباحث بواجباته ومطابقة بيانات الجودة مع بيانات الباحث.

بعد مسح «خصائص سوق العمل»، من أهم المسوح التى يجريها جهاز الإحصاء بصفه دورية كل 6 سنوات، ما خصائص سوق العمل المصرى 2018؟

يعتبر المسح التتبعى لخصائص سوق العمل المصرى 2018 الحالى المسح الرابع من سلسلة المسوح التى ينفذها منتدى البحوث الاقتصادية بالتعاون مع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء حيث يتم تنفيذه على عينة حجمها (16000) منها (14000) أسرة معيشية تتبعية تم زيارتها عام 2012 ويتم زيارتها فى هذا المسح للوقوف على التغيرات التى تطرأ على خصائصها المختلفة من تعليم وتنقل سكنى والعمالة والبطالة بالإضافة إلى (2000) أسرة معيشية جديدة يتم سحبها من العينة الأساسية لم يتم زيارتها من قبل وجدير بالذكر أن الجهاز يتبع فى جمع بيانات المسوح التى يجريها استخدام التكنولوجيا الحديثة واستخدام الحاسبات اللوحة فى جمع بيانات كافة المسوح ومنها المسح التتبعى لخصائص سوق العمل المصرى لعام 2018.

ما الآليات والأدوات التي تستخدمونها لنصل للأرقام الحقيقية بالتعداد السكاني؟

يعتبر التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت من أهم العمليات الإحصائية التي يقوم بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء كمشروع قومي يوفر قاعدة بيانات أساسية للتخطيط والتنمية الشاملة، وهو التعداد الرابع عشر في سلسلة التعدادات المصرية منذ أُجري أول تعداد للسكان في مصر عام 1882.

ويستخدم الجهاز آليات وأدوات للوصول للأرقام الحقيقية بالتعداد السكاني منها استخدام الخرائط الرقمية على جميع المستويات واستخدام التابلت والتطبيق الإلكتروني لجمع البيانات ميدانياً والعد الذاتي للأسر والتسجيل الإلكتروني للأسر والتواصل مع المستخدمين (المستغلين) بالتعداد وتقديم الدعم الفني لهم، وإحكام الرقابة على العمل الميداني والمتابعة المركزية واللامركزية وإدارة منظومة العمل عن بعد.

وتأمين نقل البيانات من وإلى التابلت عبر خطوط وشبكات الإنترنت المؤمنة.. ومعرفة توقيت عمل ومكان وخط سير مستخدم التابلت مركزياً كل 5 دقائق ومع بدء وانتهاء تسجيل كل أسرة في الميدان.

ومتابعة إنتاجية وأداء مستخدمي التابلت مركزياً.. ومتابعة موقف تنفيذ الأعمال الميدانية ومقارنتها بالمستهدف وإدارة الخطأ الزمنية مركزياً التواصل مع الأسر وأصحاب المنشآت من خلال رقم التليفون المجاني للرد على الاستفسارات الخاصة باستمارات التعداد مقارنة بيانات التعداد مع بيانات السجلات الإدارية مثل بيانات المواليد وحالات الزواج والطلاق وبيانات التعليم.



وكيف نتأكد من أن المعلومات التي تدلى بها الأسر صحيحة؟

يتم التأكد من خلال فريق عمل مراقبة الجودة (تابع لرئاسة الجهاز) يقوم بسحب عينة من الأسر التي تم استيفاء بياناتها ميدانيا وإعادة زيارة الأسر مرة أخرى للتحقق من البيانات ومدى صحتها ومطابقتها للواقع وقيام فريق عمل بالجهاز بمعاودة الاتصال بالأسر تليفونياً للتحقق من صحة البيانات.

وقيام فريق المرور الفني بالجهاز بالمرور الميداني في أثناء حصر بيانات الأسر ومتابعة العاملين بالميدان وتوضيح بعض المفاهيم التي قد تؤثر على جودة البيانات وقيام إدارة البحث بمراجعة البيانات الواردة من الميدان وعمل تقارير فورية ومطابقة البيانات مع بيانات المسوح التي ينفذها الجهاز وكذا مع السجلات الإدارية مثل نسبة البطالة ونسبة الأمية وتوزيع السكان طبقاً للنوع وفئات السن والحالة الزوجية والحالة التعليمية وغيرها.